S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1999/13
15 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٠٠٥ لمجلس الأمن المعقودة في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في سيراليون"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشدد مجلس الأمن على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ومصالحة وطنية بوصف ذلك جوهريا لتحقيق تسوية سلمية للنزاع في سيراليون. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بالمحادثات الداخلية التي أجراها منذ عهد قريب وفد يمثل المتمردين في لومي، ويحث حكومة سيراليون وممثلي المتمردين على كفالة عدم وضع مزيد من العقبات في وجه الشروع في محادثات مباشرة دون تأخير.

"ويهيب مجلس الأمن بجميع الأطراف المعنية أن تبقي على التزامها بعملية التفاوض وأن تتحلى بالمرونة إزاء هذه العملية. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس على تأييده القوي لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة ضمن إطار عملية لومي، ولا سيما العمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام من أجل تيسير الحوار، وللدور الرئيسي الذي يضطلع به رئيس توغو.

"ويثني مجلس الأمن مرة أخرى على الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة سيراليون وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل استعادة السلام والأمن والاستقرار في سيراليون، ويدعو إلى تقديم المجتمع الدولي للدعم المستمر لفريق المراقبين.

"ويدين مجلس الأمن ما ارتكب مؤخرا بحق المدنيين من أعمال قتل وأعمال وحشية وتدمير للممتلكات وغيرها من الانتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي من قبل المتمردين خلال الهجمات الأخيرة، ولا سيما في ماسياكا وميناء لوكو. ويهيب بالمتمردين أن يوقفوا هذه الأعمال فورا ويحث زعماء المتمردين على إطلاق سراح جميع الرهائن والمختطَفين دون إبطاء.

"ويحث مجلس الأمن الطرفين معا على الالتزام مجددا بوقف أعمال القتال خلال فترة محادثات لومي، وعلى ضمان احترام هذا الالتزام احتراما تاما في الممارسة العملية وعلى العمل بروح بنّاءة وبحسن نية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار. ويهيب بالطرفين أن يمتنعا عن أي أفعال عدائية أو عدوانية من شأنها أن تقوض عملية المحادثات.

140599 140599 99-14391

"ويرحب مجلس الأمن بعزم الأمين العام على زيادة الوجود الميداني لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون على سبيل الاستعداد لوقف أعمال القتال، وذلك بالقدر الذي تسمح به الأحوال الأمنية وضمن المعدلات المأذون بها حاليا. ويرحب المجلس أيضا بعزم الأمين العام إيفاد فريق للتقييم إلى سيراليون للنظر في كيفية توسيع نطاق البعثة وتنقيح ولايتها ومفهوم عملياتها بحيث تسهم في تنفيذ وقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاق للسلام، في حالة نجاح المفاوضات بين حكومة سيراليون والمتمردين، ويعرب عن استعداده لقبول أي توصيات من الأمين العام في هذا الصدد.

"بيد أن مجلس الأمن يشدد على أنه سيكون على استعداد للنظر في وزع مراقبين في عموم سيراليون عندما يتم فقط التوصل إلى وقف لإطلاق النار يتسم بالمصداقية وتحترمه جميع الأطراف، وإلى أن تبدي جميع الأطراف التزامها باتفاق إطاري للسلام.

"ويؤكد مجلس الأمن على أهمية وضع خطة، في إطار الحل الدائم للنزاع في سيراليون، للإشراف الدولي على نزع السلاح وعملية تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، بمن فيهم الأطفال المجندون. وهو يلفت النظر أيضا إلى ضرورة التخلص المأمون وفي حينه من الأسلحة التي يجري تجميعها، وفقا لأي اتفاق سلام يتم التوصل إليه.

"ويعيد مجلس الأمن التأكيد على واجب جميع الدول في الامتثال امتثالا تاما لأحكام الحظر المفروض على بيع أو توريد الأسلحة أو العتاد الحربي ذي الصلة بموجب قراره ١١٧١ (١٩٩٨) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد على قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية في سيراليون ويحث جميع الأطراف، ولا سيما زعماء المتمردين، على ضمان الوصول الآمن وغير المعاق إلى جميع من يحتاجون تلك المساعدة.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد على أن المسؤولية عن التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في سيراليون تقع على عاتق حكومة سيراليون وشعبها، ولكنه يشدد مرة أخرى على الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي بدعم أي تسوية سلمية مستدامة.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره".
